

Distr.: General
14 June 2005
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥
١٣-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لعام
٢٠٠٤ الذي يركز على تحقيق النتائج*

أولاً - مقدمة

١ - يتمثل هدف صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في المساعدة على الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً. وينفذ الصندوق هذا الهدف من خلال السعي لتحقيق ثلاثة أهداف فرعية في إطار النتائج الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

(أ) **الهدف الفرعي ١** يتمثل في زيادة فرص وصول الفقراء على نحو مستدام إلى الهياكل والخدمات العامة الأساسية وفرص كسب العيش المنتجة عن طريق الحكم المحلي السليم، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية.

(ب) **الهدف الفرعي ٢** يتمثل في زيادة فرص حصول الفقراء، ولا سيما النساء منهم، على الخدمات المالية على نحو مستدام عن طريق تعزيز مؤسسات التمويل الصغير وتهيئة البيئة المواتية.

* تأخر تقديم هذا التقرير للتمكن من جمع البيانات اللازمة لتزويد المجلس التنفيذي بأحدث البيانات.

(ج) **الهدف الفرعي ٣** يتمثل في تشجيع قيام تنظيم سليم مالي يتولى وضع وتنفيذ برامج ذات نوعية جديدة في مجالي الحكم المحلي والتمويل الصغير.

٢ - وبما أن المجلس التنفيذي لم يعتمد إطارا جديدا لتتائج الاستراتيجية في ٢٠٠٤، فقد مُدِد إطار فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٣ تلقائيا لعام واحد، واستُخدم في إعداد التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ الذي يركز على تحقيق النتائج.

ثانياً - تحليل الحالة المالية

٣ - في عام ٢٠٠٤، استمر تأثر أداء صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بانخفاض مستوى المساهمات المقدمة لموارده الأساسية. وقد بلغت جملة تلك المساهمات ١٧,٦ مليون دولار، منخفضة بذلك عن مستوى عام ٢٠٠٣ الذي بلغ ٢٦,٩ مليون دولار، وبانخفاض كبير عن الرقم المستهدف للمساهمات الأساسية البالغ ٣٠ مليون دولار، الذي دعا إليه المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠٠٢/٢٦. وأثرت مشكلة نقص التمويل الأساسي في قدرة الصندوق على تعزيز برامج التنمية المحلية وتمويل المشاريع الصغيرة، والشروع في استثمارات جديدة. ودفعت الأسباب الجوهرية للفجوة بين الموارد الأساسية المستهدفة والموارد الأساسية الفعلية الصندوق إلى إعادة تقييم النموذج المتبع في تسيير أعماله، الأمر الذي أفضى بدوره إلى صدور مقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٥/٥.

٤ - ويقدم الجدول ١ أدناه نبذة للنفقات الإجمالية من الموارد الأساسية ومن الموارد غير الأساسية. وتنحصر جوانب الإنفاق لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في ثلاث فئات: (أ) التنظيم والإدارة؛ (ب) الدعم البرنامجي على مستوى المقر؛ و (ج) النفقات البرنامجية. وبلغ مجموع النفقات البرنامجية من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية ٢١ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، مرتفعا بذلك من ١٦,٧ مليون دولار في العام السابق. واستمر الاتجاه الإيجابي للنفقات البرنامجية من الموارد غير الأساسية فبلغ ٦,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. وبلغت النسبة الرئيسية للنفقات البرنامجية (بما في ذلك الدعم البرنامجي المباشر من المقر) إلى نفقات التنظيم والإدارة، معدلا لا بأس به بلغ ١:٩.

٥ - ويتضمن الجدول ٢ تحليلات للنفقات الإجمالية، لكل هدف فرعي من أهداف إطار النتائج الاستراتيجية للصندوق. وكانت برامج الحكم المحلي هي محور التركيز الأساسي لإنفاق الصندوق في عام ٢٠٠٤، بنسبة بلغت ٧٠ في المائة من الإنفاق الإجمالي. وبلغ الإنفاق الكلي للهدف الفرعي للتمويل الصغير ١٧ في المائة، مما يشكل اتجاها تصاعديا من حيث نصيبه من مجموع نفقات الصندوق التي يتوقع أن تستمر في عام ٢٠٠٥. وأنفقت

نسبة ١٣ في المائة المتبقية على الدعم التنظيمي، وخصوصا في مجالي التنظيم والإدارة، وعلى استكمال التقييم المستقل للأثر.

٦ - ويبين الجدول ٣ معدلات الإنفاق، التي بلغ متوسطها ٧٣ في المائة من الإنفاق المخطط في عام ٢٠٠٤. وقد تأثرت معدلات الإنفاق بالغموض الذي أحاط بعملية الانتقال إلى نموذج العمل الجديد كما تأثرت بالانخفاض السريع في الموارد الأساسية، علما بأن كلا العاملين تزامنا مع التحديات المرتبطة بإدخال نظام أطلس.

الجدول ١

مجموع النفقات من الموارد الأساسية وغير الأساسية (بملايين الدولارات)

النفقات	النسبة المئوية من المجموع ٢٠٠١	النسبة المئوية من المجموع ٢٠٠٢	النسبة المئوية من المجموع ٢٠٠٣	النسبة المئوية من المجموع ٢٠٠٤	النسبة المئوية من المجموع الكلية	النسبة المئوية من المجموع
من الموارد الأساسية	٣٤,٩	٢١,٥	١٠,٨	١٤,٤	١٠٧,١	٪٧٩
من الموارد غير الأساسية	١,٦	٢,٢	٥,٩	٦,٦	١١,٧	٪٩
مجموع مستوى النفقات البرنامجية	٣٦,٥	٢٣,٧	١٦,٧	٢١,٠	١١٨,٨	٪٨٨
التنظيم والإدارة	٣,٢	٢,٧	٣,٢	٢,٥	١٢,٨	٪٩
الدعم البرنامجي	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٢,٨	١٢,٠	٪٩
مجموع نفقات المقرر	٦,٠	٥,٥	٦,٢	٥,٣	٢٤,٨	٪١٨
المجموع الكلي	٤٢,٥	٢٩,٢	٢٢,٩	٢٦,٣	١٤٣,٦	

الجدول ٢

مجموع النفقات حسب الهدف الفرعي (بملايين الدولارات)

النفقات	النسبة المئوية من المجموع ٢٠٠١	النسبة المئوية من المجموع ٢٠٠٢	النسبة المئوية من المجموع ٢٠٠٣	النسبة المئوية من المجموع ٢٠٠٤	النسبة المئوية من المجموع الكلية	النسبة المئوية من المجموع
الهدف الفرعي ١:						
الحكم المحلي						
على مستوى المشروع	٣٦,٥	٢٣,٧	١٢,٤	١٦,٤	١١٤,٥	
على مستوى المقرر	٢,٧	٢,٠	٢,٥	٢,١	١٠,٢	
المجموع الفرعي	٣٩,٢	٢٥,٧	١٤,٩	١٨,٥	١٢٤,٧	٪٧٩
الهدف الفرعي ٢:						
التمويل الصغير						
على مستوى المشروع	٤,١	١,٩	٢,٦	٣,١	١٤,٦	
على مستوى المقرر	١,١	٠,٨	١,٠	١,٤	٤,١	
المجموع الفرعي	٥,٢	٢,٧	٣,٦	٤,٥	١٨,٧	٪١٢
الهدف الفرعي ٣:						
التعزيز المؤسسي						
على مستوى المشروع	٠,٩	-٠,٣	١,٧		٢,٩	
على مستوى المقرر	٢,٢	٢,٧	٢,٧	٣,٣	١٠,٥	
المجموع الفرعي	٣,١	٢,٤	٤,٤	٤,٤	١٣,٤	٪٨
المجموع الكلي	٤٧,٥	٣٠,٨	٢٢,٩	٢٦,٣	١٥٦,٨	٪١٠٠

الجدول ٣

الفوارق بين الإنفاق المخطط والإنفاق الفعلي

الفارق	الرصيد	الإنفاق	المبلغ المخصص	
(بالنسبة المئوية)	(بملايين الدولارات)	(بملايين الدولارات)	(بملايين الدولارات)	
٪٢٤	٠,٨	٢,٥	٣,٣	التنظيم والإدارة (المقرر)
٪١٣	٠,٤	٢,٨	٣,٢	الدعم البرنامجي (المقرر)
٪٢٩	٦,٠	١٤,٤	٢٠,٤	الإنفاق البرنامجي من الموارد الأساسية
٪٢٧	٧,٢	١٩,٧	٢٦,٩	المجموع

ثالثاً - إنجازات البرامج

ألف - تحليل الأداء بالنسبة للهدف الفرعي ١ : التنمية المحلية

٧ - بعض الملامح الرئيسية:

(أ) استمرار تنفيذ البرامج وصياغة برامج جديدة، والموافقة على ستة برامج جديدة وهناك برامج أخرى تنتظر الموافقة عليها في عام ٢٠٠٥؛

(ب) وضع خطة فعالة للبحث والتنمية؛

(ج) إجراء استعراض استراتيجي رئيسي لمشاركة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجال الحكم المحلي، بغرض تعزيز سمعة المنظمة الممتازة في مجال التنمية المحلية؛

(د) إكمال المرحلة الأولى من تحقيق لامركزية المستشارين التقنيين بإيفادهم إلى مراكز الخدمات الإقليمية في داكار وجوهانسبرغ وبانكوك؛

٨ - ويبين الجدول ٤ تقييم الأداء التراكمي في إطار الهدف الفرعي ١. وقد حددت معدلات الإنجاز بنفس الطريقة المستخدمة في إعداد التقرير السنوي المرتكز على تحقيق النتائج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

الجدول ٤

معدلات الأداء حسب مؤشر النتائج - الهدف الفرعي ١: الحكم المحلي

النتائج		٢٠٠٣	٢٠٠٤
١-١-١	تحسين قدرة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة في تخطيط التنمية المحلية	٪٨٦	٪٨٣
٢-١-١	إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات التخطيط القائم على المشاركة على مستوى السلطات المحلية	٪٧٤	٪٨٩
١-٢-١	إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التمويل القائمة على مبادئ الحكم الرشيد على المستوى المحلي	٪٦٤	٪١٠٠
٢-٢-١	تحسين إمكانية وصول السلطات المحلية إلى مصادر التمويل المستدامة	٪٦١	٪٨٦
١-٣-١	زيادة القدرة المحلية على إنجاز البنية التحتية الأساسية وتوفير الخدمات العامة	٪٦٨	٪٧٣
٢-٣-١	زيادة القدرة المحلية على صيانة البنية التحتية الأساسية والحفاظ على الخدمات العامة	٪٧١	٪٨٦
٣-٣-١	تمكين المجتمعات المحلية من مساءلة السلطات المحلية عن تنفيذ البنى التحتية الأساسية وإيصال الخدمات العامة	٪٨٤	٪٨٣
١-٤-١	تحسين قدرة السلطات والمجتمعات المحلية على إدارة قاعدة الموارد الطبيعية على نحو مستمر	٪٧٦	٪٦١
١-٥-١	تحسين السياسة الوطنية والأطر التنظيمية لتحقيق اللامركزية وتعزيز الحكم المحلي	٪٧٧	٪٦٧
٢-٥-١	تكرار أفضل الممارسات المتبعة في المشاريع الرائدة للصندوق في الجهات المانحة والحكومات المركزية الأخرى	٪٧٧	٪٦٦
المتوسط		٪٧٤	٪٧٩

النتائج

٩ - في سياق المناقشات التي أجريت مع المجلس التنفيذي بشأن نموذج العمل المستقبلي للصندوق أجرت المنظمة استعراضاً استراتيجياً للمجالات التي يتميز فيها الصندوق ولمزاياه النسبية في مجال التنمية المحلية. وبرزت ثلاث قضايا هامة تجلت في خطة العمل الجديدة للصندوق (DP/2005/22)، وهي تبين على وجه التحديد أن هناك حاجة إلى:

(أ) استمرار توسيع نطاق البرمجة بغرض زيادة تغطية أقل البلدان نمواً (بزيادة ٢٦ بلداً لتصل إلى ٤٠ بلداً بحلول عام ٢٠١٠)؛

(ب) زيادة معدلات الاستثمار لكل برنامج باستخدام الموارد الأساسية وغير الأساسية بغرض إحداث أثر أكبر في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) ترسيخ الوجود التقني والبرنامجي بزيادة إضفاء الطابع الإقليمي على العمليات.

١٠ - إضافة إلى ذلك، أعيدت تسمية وحدة الحكم المحلي بحيث أصبحت صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية - التنمية المحلية. فالصندوق، بإظهاره أن تركيزه منصب على التنمية المحلية، سيكون في مقدوره أن يُبرز بصورة أفضل دعمه الشامل للتنمية المحلية من خلال نهج الحكم المحلي، وذلك بمباشرة أنشطة رائدة مع الحكومات المحلية، وكفالة مواءمة هذه الأنشطة مع أشكال اللامركزية القطاعية وغيرها من أشكال اللامركزية، ودعم السياسات الوطنية الرامية إلى إحلال اللامركزية والأطر التنظيمية.

١١ - وافق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على ستة برامج جديدة في ميدان التنمية المحلية وتعهد بتخصيص ميزانية لها بمجموعها ١٠ ملايين دولار من الموارد الأساسية. وقد اجتذبت هذه الموافقات الجديدة موارد هامة غير أساسية من الشركاء الآخرين في التنمية، وحظيت بتمويل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢ - وقد ركزت خطة البحث والتنمية على أهم المسائل الموضوعية في ميدان التنمية المحلية وهي: التنمية الاقتصادية المحلية، وإدارة الإنفاق العام، وتقديم الخدمات المحلية، وإدارة الموارد الطبيعية. وتمثلت إحدى المراحل الهامة في استكمال المنشور المعنون دروس التنمية المحلية ومبادئها التوجيهية الذي يلخص أهم الدروس المستخلصة من التجربة المشتركة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برامج الحكم المحلي. وقد تعزز حضور الصندوق في ميدان تقديم الخدمات في المناطق الريفية من خلال قيامه بعدد من الأنشطة، من بينها المشاركة في استضافة المؤتمر الخاص بالبنى الأساسية وتقديم الخدمات للفقراء في آسيا، الذي عقد في مانيليا في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤ بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي؛ ونشر البرنامجين الإنمائيين المحليين في مالي (تومبوكتو وموبتي) لمنشور "الدروس المستخلصة"؛ والانتهاء من دراسة الحالة الإفرادية في ميدان التنمية الاقتصادية في أوغندا؛ وتوثيق الدروس المستخلصة في مجال تعميم المنظور الجنساني في أوغندا.

١٣ - وفي عام ٢٠٠٤، استند قسم التنمية المحلية التابع للصندوق إلى الشراكات القائمة لبناء شراكات جديدة بالتعاون مع معهد الدراسات الاجتماعية في هولندا، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات والإنعاش، وبرنامج الأمم المتحدة للموئل وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي. وفضلا عن ذلك قدم الصندوق خدمات الاستشارة التقنية إلى

أقل البلدان نموا وسواها من البلدان بالاستناد إلى خبرته التقنية في ميدان التنمية المحلية، وعلى أساس استرداد التكاليف.

باء - (a) (b) تحليل الأداء للهدف الفرعي ٢: التمويل الصغير

(b) ١٤ - بعض الملامح البارزة:

(a) (b) في عام ٢٠٠٤، أقر الصندوق ستة برامج طبق فيها نهجه الجديد في التنمية القطاعية، وهناك برامج أخرى رهن التنفيذ خلال عام ٢٠٠٥؛

(b) (b) تولى الصندوق التنسيق للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأعلن عن بدئها رسميا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛

(ج) أدخلت ١٩ بلدا تحسينا على سياسات خدمات التمويل الصغير والبيئة المؤاتية لتوفير هذه الخدمات بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

(d) (b) تلقى ما يزيد على ستمائة وتسعة آلاف شخص خدمات التمويل الصغير من مؤسسات التمويل الصغير التي يدعمها الصندوق. وفي عام ٢٠٠٤، تلقى ٤٨٧ ٥٩٧ شخصا خدمات التمويل الصغير من مؤسسات التمويل الصغير التي يدعمها برنامج ميكروستارت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبلغت نسبة النساء ٩٧ في المائة من العملاء؛

(هـ) توصلت ١١ من أصل ١٩ مؤسسة تمويل صغير تتلقى الدعم حاليا، أو ٥٨ في المائة منها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في تشغيلها.

١٥ - ويبين الجدول ٥ تقييما للأداء التراكمي في إطار الهدف الفرعي ٢

الجدول ٥

الأداء وفقا لمؤشر النتيجة - الهدف الفرعي ٢: التمويل الصغير

النتيجة	٢٠٠٣	٢٠٠٤
١-١-٢ مؤسسات التمويل الصغير التي حققت أهدافها من حيث عدد المقترضين الفعليين	٪٧٨	٪٤٠
١-٢-٢ مؤسسات التمويل الصغير القادرة على البقاء ماليا والتي تقدم خدمات عالية النوعية	٪٦٥	٪٧٥
١-٣-٢ عدد البلدان التي حسنت من البيئة المؤاتية لدعم تنمية التمويل الصغير	١٧	١٩
المتوسط (١-١-٢ و ١-٢-٢ فقط)	٪٦٧	٪٦٣

ملاحظة: ترتبط مؤشرات إطار النتائج الاستراتيجية ١-١-٢ و ١-٢-٢ باستثمارات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فقط، فيما يرتبط المؤشر ١-٣-٢ باستثمارات الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

النتائج

١٦ - حدد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إدماج التمويل الصغير ضمن القطاع المالي الرسمي على أنه وسيلة فعالة للإسهام على نحو مستدام في الحد من الفقر وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٤، أقر الصندوق ستة برامج طبق فيها نهجه الجديد للتنمية القطاعية، وهناك برامج أخرى رهن التنفيذ في عام ٢٠٠٥. وقد بدأ الصندوق برنامجا قيمته ١٠,٣ ملايين دولار لإنشاء قطاع للتمويل الصغير في سيراليون وذلك بالاشتراك مع كورديد (هولندا) وبانكنغروبيه (ألمانيا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أقرت منح أولية لأربع مؤسسات للتمويل الصغير في سيراليون خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وقد رفعت هذه المؤسسات عدد عملائها الفعليين من ١٣ ٠٠٠ إلى ٢١ ٢٨٢ عميلا. ولا تشمل الأرقام الواردة أعلاه أرقاما خاصة بسيراليون برامج التنمية القطاعية الأخرى، بل سيشملها التقرير السنوي الذي يركز على تحقيق النتائج في عام ٢٠٠٥.

١٧ - وكجزء من النهج نفسه، قدم الصندوق الدعم لتصميم استراتيجيات وطنية للتمويل الصغير في توغو والسنغال ومدغشقر. وقد جمعت العملية أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومن بينهم الحكومة (رئيس الوزراء ووزير المالية) والبرلمان، ومؤسسات التمويل الصغير، والمصرف المركزي، والجهات المانحة، ومقدمي الخدمات التقنية، في حوار ركز على القيود التي يعاني منها كل قطاع، والفرص والرؤى المستقبلية. وقد عمل الصندوق على تسهيل وضع خطط العمل وتصميم برامج الدعم الوطنية في البلدان الثلاثة، وتولى الصندوق التمويل

الأولي بمشاركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووجهت الدعوة إلى شركاء آخرين للانضمام إلى العملية.

١٨ - كما أن تسمية الجمعية العامة للصندوق وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كمركز لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٥ المعلن سنة دولية للانتماء الصغير قد أتاحت الفرصة لإبراز مساهمة التمويل الصغير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي بناء قطاعات مالية جامعة. وفي عام ٢٠٠٤، بدأ العديد من الدول الأعضاء، في إنشاء لجان وطنية مهمتها تنفيذ أنشطة ذات صلة بالسنة الدولية للانتماء الصغير، ونجم عن ذلك إنشاء ٤٣ لجنة وطنية حتى أيار/مايو ٢٠٠٥. كما انتقى فريق من الراعين والمبعوثين الرفيعي المستوى الذين شاركوا في عدد من الأنشطة الخاصة بالسنة، وكان منها الإطلاق الناجح للسنة المذكورة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وكان من بين أنشطة الدعوة الأخرى مشروعات للاحتفال بتنظيم المشاريع الصغيرة على مستوى العالم وهما افتتاح الموقع www.shopmicro.org الذي تباع فيه منتجات من صنع العملاء في قطاع التمويل الصغير، وبرنامج جوائز تنظيم المشاريع الصغيرة على المستوى العالمي الذي ينظم مسابقات لانتقاء أصحاب المشاريع ذوي الدخل الصغير وتكريمهم.

١٩ - كما شهد عام ٢٠٠٤ البدء في تنفيذ مشروعين أساسيين هامين يتصلان بالسنة. فبالاشتراك مع مؤسسات بريتون وودز، ومكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية، عمل الصندوق على تيسير عملية تشاورية متعددة لأصحاب المصلحة، جمعت ما بين الحكومات الوطنية، والمصارف المركزية، وهيئات الرقابة التابعة لمؤسسات مالية، ومؤسسات متعددة الأطراف، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة في ميدان التمويل الصغير، حول الكتاب الأزرق لبناء قطاعات مالية جامعة من أجل التنمية. والكتاب الأزرق المقرر توزيعه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، يتيح فرصة لا مثيل لها لاستكشاف طرائق تتيح توسيع نطاق فرص الوصول إلى الخدمات المالية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ويجمع مشروع البيانات فريق خبراء من الإحصائيين والباحثين من مؤسسات بريتون وودز، والأمم المتحدة، وحكومات بلدان مثل المملكة المتحدة وبلدان غرب أفريقيا الممثلة في المصارف المركزية لدول غرب أفريقيا، والقطاع الخاص، لمعالجة النواقص الحالية في البيانات والتنبؤ بالحاجات المستقبلية في مجال البيانات. كما يتيح المشروع الاتفاق على أفضل الطرق لقياس عدد الحاصلين على الخدمات المالية في العالم وتقييم نوعية حصولهم عليها.

٢٠ - وقد استمر الصندوق في عمله كمستشار للسياسات لدى فريق البرنامج الإنمائي لضمان التطبيق المتسق للممارسات الرشيدة في ميدان التمويل الصغير. وإضافة إلى ذلك أبرم الصندوق شراكة مع البرنامج الإنمائي من خلال برنامج مايكروستارت في ٢١ بلدا تبلغ نسبة أقل البلدان نموا منها أكثر من النصف. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤، زادت إجمالا مؤسسات التمويل الصغير وعددها ٦٨ مؤسسة من عدد عملائها الفعليين بما يزيد على ٤٥٠.٠٠٠ عميل، كما حققت تقدما ملموسا فيما يتعلق باستدامة نشاطها. وتبين من الاستعراض الذي أجراه الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا لحافضة التمويل الصغير التابعة للبرنامج الإنمائي أن برنامج مايكروستارت هو النموذج الأكثر نجاحا ضمن هذه الحافضة وأن التصميم الذي وضعه الصندوق وإدارته التقنية للبرنامج كانا عاملين هامين أسهما في نجاحه. وأشار الاستعراض المذكور إلى أن معدل المشاريع الناجحة في إطار مايكروستارت بلغ ٦٩ في المائة، وهي نسبة أداء مرتفعة لا بالمقارنة مع الجهات المانحة الأخرى فحسب، بل بالأرقام المطلقة أيضا.

(ب) جيم - تحليل الأداء للهدف الفرعي ٣: تعزيز التنظيم

٢١ - بعض الملامح البارزة:

- (أ) تم تطوير الرؤية المؤسسية بما يكفل توسيع إطار استثمارات الصندوق في كل من مجالي التنمية المحلية والتمويل الصغير في أقل البلدان نموا؛
- (ب) تواصل تحقيق الإنجازات في ميدان البرامج، سواء من حيث التنفيذ أو من حيث إيجاد صيغ جديدة، وذلك على الرغم من تأثر الجانبين بانخفاض مستوى الموارد المرتقبة والمتعددة السنوات اللازمة لتمويل المهام الموكلة إلى الصندوق؛
- (ج) استمر الصندوق في العمل جاهدا للحفاظ على بقائه المالي؛
- (د) تأثرت معنويات الموظفين سلبا بسبب الشكوك التي أحاطت بوضع الصندوق.

النتائج

٢٢ - كان عام ٢٠٠٤ عسيرا بالنسبة للمنظمة وللموظفين على حد سواء. وكان لشغور منصب الأمين التنفيذي أثرا سلبيا على حسن إدارة الصندوق، وكان ذلك مصحوبا بحالة تباطؤ طويلة من أجل وضع نموذج جديد للعمل. ويضاف إلى ذلك، تدهور معنويات الموظفين على نحو خطير، مما أثر سلبا على قدرة الصندوق على اجتذاب نوعية عالية من الموظفين والإبقاء عليهم.

٢٣ - وفيما يتعلق بالمساءلة عن النتائج، انتهى الصندوق في بداية ٢٠٠٤ من دراسة مستقلة لتقييم الأثر وقدمها إلى المجلس التنفيذي خلال دورته السنوية المعقودة في حزيران/يونيه. وقد عادت الدروس المستخلصة من دراسة تقييم الأثر وكذلك عمليات التقييم الخارجية المستقلة للبرامج بالنفع فيما يتعلق بالجهود المبذولة في مجالي أثر السياسات والتعلم. وفي عام ٢٠٠٤، أجريت ست عمليات تقييم من أصل عشر مخطط لها، وطالت جميعها برامج التنمية المحلية. وجرى تخفيض عدد عمليات التقييم على مستوى المشاريع بسبب تخصيص الموارد للدراسة المستقلة لتقييم الأثر وعملية المتابعة المرتبطة بها، وكذلك بسبب إعادة جدولة العمليات المبررة أو إلغاء عمليات التقييم المزمعة.

٢٤ - وحدثت تطورات هامة في الوقت نفسه: فقد استمر تسجيل مستوى مرتفع فيما يتعلق برضى العملاء وفقا لما أعربت عنه حكومات أقل البلدان نموا والمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما طرأ تحسن على مستوى الكفاءة المالية للمنظمة، مما أسفر عن تسجيل نسبة لا بأس بها تبلغ ٩ إلى ١ من حيث تكاليف تنفيذ البرامج مقارنة بتكاليف دعم الموظفين. كذلك، فإن التوسيع المرتقب للحفاظ كما ورد في خطة عمل الصندوق سيرتقي بالوضع المالي للمنظمة. ويؤمل أن يصبح الصندوق منظمة تنبض بالحياة في نهاية عام ٢٠٠٥ بعد التوصل إلى حل لمسائل التمويل والتنظيم والتوظيف، وبفضل نواة الموظفين الملتزمين بالمنظمة خلال فترة السنتين القادمة (٢٠٠٦-٢٠٠٧).